

دور وفعالية التنظيم الاحترازي الجزئي في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في الجزائر The role and effectiveness of partial precautionary regulation in achieving banking and financial stability in Algeria

د. مطاي عبد القادر
أستاذ محاضر - أ -
جامعة الشلف

ط/د. بن الدين أمال
مخبر الأنظمة المالية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات
العالمية- جامعة الشلف

ملخص: من أهم التحديات التي تواجه القطاع المالي العام هو تحقيق الاستقرار والأمان المالي الذي يعني توفر الثقة وعدم حدوث اضطرابات وان تكون هناك قدرة على تحمل الصدمات، مما يعني استقرار على مستوى النظام المالي. ومن أهم القطاعات التي تؤثر على النظام المالي واستقراره ككل وبشكل كبير هو القطاع المصرفي حيث أن الاستقرار في النظام المصرفي يساهم في استقرار النظام المالي، وفي هذا الصدد تطرق الكثير من الباحثين في ميدان الاقتصاد إلى إيجاد أنظمة تساهم في دعم استقرار النظام المصرفي والتي عرفت بالتنظيم الاحترازي الجزئي. يهدف هذا البحث إلى معرفة إذا ما كانت هناك ضرورة لهذا التنظيم لتحقيق الاستقرار المصرفي والمالي ومن المسؤول عن هذا التنظيم، والتعرف على ماهية آلياته، بالإضافة إلى التعرف على أهدافها وكيف يمكن أن تحققها والتعرف كذلك على مدى كفايتها في الحفاظ على سلامة النظام وتحقيق استقراره.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المصرفي، التغيرات العالمية، التنظيم الاحترازي

Abstract :

One of the most important challenges facing the public financial sector is achieving stability and financial security, which means that there is confidence, no disturbances, and that there is a capacity to withstand shocks ,Which means stability at the level of the financial system.

One of the most important sectors that affect the financial system and its stability as a whole is the banking sector as stability in the banking system contributes to the stability of the financial system , In this regard, many researchers in the field of economy have addressed the creation of systems that contribute to support the stability of the banking system, which is known as partial precautionary regulation.

this research aims at finding out whether there is a need for this organization to achieve banking and financial stability and who is responsible for this organization and to know what it is, As well as to identify its objectives, how to achieve them, and how well they are able to maintain the integrity and stability of the system.

Keywords: banking stability, global changes, prudential regulation

JEL Classification: G230,G17,G19.

Received : 11/07/2018

Accepted: 30/12/2018

Online publication date: 10/05/2019

مقدمة: من أهم التحديات التي تواجه القطاع المالي العام هو تحقيق الاستقرار والأمان المالي الذي يعني توفر الثقة وعدم حدوث اضطرابات وان تكون هناك قدرة على تحمل الصدمات، مما يعني استقرار على مستوى النظام المالي.

ومن أهم القطاعات التي تؤثر على النظام المالي واستقراره ككل وبشكل كبير هو القطاع المصرفي حيث أن الاستقرار في النظام المصرفي يساهم في استقرار النظام المالي ككل، والدال على ذلك تلك الأزمات التي عصفت في السنوات السابقة بالقطاع منها أزمة المكسيك 1994، أزمة آسيا 1997 وروسيا في 1998 وغيرها من الأزمات التي كان لها بالغ الأثر اذ تعدت بعضها نطاقها الإقليمي لتصبح أزمة عالمية متعددة الأبعاد، وبالتالي فقد تسببت في تدهور الاستقرار المصرفي فالمالي ككل.

وعليه فان هذه الورقة البحثية تستهدف إلقاء الضوء مدى كفاية مختلف آليات التنظيم الاحترازي الجزئي في تحقيق السلامة المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي، كما نحاول الاجابة علة السؤال التالي: ما هو دور التنظيم الاحترازي الجزئي في ضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي في الجزائر؟

ومن هنا تظهر أهمية آليات التنظيم الاحترازي لأجل أن تطمئن على سلامة رأس مال المساهمين وتحقيق الأرباح بالإضافة إلى طمأنة جمهور المودعين على ودائعهم واستمرار الثقة بالمصارف وتحقيق سلامة المراكز المالية للائتمان، وللإجابة على التساؤل المطروح نقترح إلى المحاور التالية:

أولاً: مفهوم القواعد الاحترازية الجزئية: و تسمى كذلك بقواعد الحذر، يمكن تعريفها على أنها: قواعد للتسيير في المجال المصرفي، والتي على المؤسسات التي تتعاطى الائتمان احترامها من أجل ضمان سيولتها، وبالتالي ملاءتها تجاه المودعين، حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعاً من الثقة¹ تهدف السلطة النقدية من خلال هذه القواعد و المعايير إلى تحقيق ما يلي²:

- تفادي خطر تركيز الائتمان على مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين - .
- منع الإضرار بملاءة البنك، وضمان ودائع المودعين بتأمين حد أدنى من التغطية الدائمة للقروض.
- إحداث توافق بين عمليات القطاع البنكي والمالي المحلي، وملاءمتها مع المعايير المطبقة عالمياً.
تهدف القواعد الاحترازية بشكل أساسي إلى ضمان سلامة النظام المالي و المصرفي على وجه الخصوص، بشكل يمكنه من تفادي الوقوع في الأزمات النقدية و المالية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد وذلك من خلال:

أ- حماية المودعين: خصوصية الهيكلية المالية للبنك تمثل في أن نسبة معتبرة من حجم ودائعها تعود لصغار المودعين الذين تنقصهم في الغالب المعلومات الضرورية و الكافية حول الوضعية المالية للبنك، و من هنا توجب على القواعد الاحترازية أن تكون في حماية مصالح هؤلاء المودعين بوضع قواعد للسيولة التي تلزم البنوك على الاحتفاظ بحجم معين من السيولة لديها تواجه به طلبات السحب من الزبائن، كما تفرض القواعد الاحترازية على البنوك تأمين الودائع بهدف ضمان التسديد للمودعين في حالة إفلاس البنك.

ب- الحفاظ على استقرار النظام المالي: تمكن القواعد الاحترازية من التنبؤ بالخطر النظامي و تمكن من تفادي تأثير أزمة إفلاس أي بنك على مجموع النظام المالي، و هذا بوضع قواعد للملاءة، و تسيير فعال للخطر العام.

تعد مراقبة المخاطر ضرورة طبيعية و مهمة بالنسبة للبنك لما لها من تأثيرات على نشاطه و إستراتيجيته و أدائه، و هو ما اضطر العديد من البنوك و المؤسسات المالية لوضع التنظيم الذي يسمح لها التنبؤ بالخطر و مراقبته في نفس الوقت، و لم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تعداه لتتبنى سلطات المراقبة في الدول السهر على وضع التنظيمات و مراقبة تنفيذها قصد ضمان سلامة النظام المالي و المصرفي، و هو ما يطرح عدة صعوبات و تحديات أهمها التوفيق بين وضع الحدود و القيود المنظمة للنشاط المصرفي، و بين ترك الحرية الضرورية للبنوك و المؤسسات المالية للتوسع في نشاطها، كما يجب عند وضع القواعد و التنظيمات البنكية مراعاة العديد من النقاط من بينها³:

- تطبيق التنظيمات على جميع المؤسسات المصرفية و المالية.

- حجم المؤسسات المصرفية و المالية.

- درجة تنوع و تخصص و مركزية هذه المؤسسات.

- مراعاة نشاط بعض المؤسسات على المستوى الدولي.

- مراعاة المؤسسات الأجنبية العاملة بالقطاع المحلي.

من جانب آخر تظهر صعوبة تحقيق التوافق في درجة تقبل الخطر، بمعنى ما يظهر خطر لا يمكن تحمله بالنسبة لبعض البنوك، يعد مقبولاً لبنوك أخرى مما يجعل تنظيم الخطر و مراقبته بإصدار القواعد و التنظيمات القانونية عملية صعبة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار جميع النقاط السابقة الذكر.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي والمصرفي: يمثل القطاع المصرفي لب النظام المالي، وإن استقرار النظام المالي مرتبط باستقرار النظام المصرفي، وهناك عدة متغيرات ساهمت في عدم استقراره أهمها عولمة الأسواق المالية، تحرير المعاملات المالية بالإضافة إلى الابتكارات المالية التي أدت إلى الحد من الأدوات الهادفة إلى ضمان الاستقرار في النظام المصرفي.

1- مفهوم الاستقرار المالي والمصرفي: اختلفت الأدبيات الاقتصادية في إعطاء مفهوم للاستقرار المالي بصفة عامة والمصرفي بصفة خاصة بين مذهبين، فذهب اختار تعريف الاستقرار كما هو بالصفات التي يجب أن يتوفر عليها ليتمكن القول أن هذا النظام مستقر، ومنهم من عرفه من ناحية غيابه أو عدمه.

● عرف الاقتصادي "NoutWellink" الاستقرار كما يلي: "النظام المالي يكون مستقرًا إذا كان قادرًا على تخصيص الموارد بكفاءة وامتصاص الصدمات، وفي نفس الوقت لا يترك آثارًا على الاقتصاد الحقيقي أو على الأنظمة المالية الأخرى، كذلك يجب ألا يكون النظام في حد ذاته مصدرًا للصدمات، ويؤدي دوره على أتم وجه في تعبئة المدخرات، تنوع المخاطر وتخصيص الموارد".⁴

● ويرى "Michael Foot" أن الاستقرار المالي والنقدي هما وجهان لعملة واحدة، حيث ينتج الاستقرار المالي عن وجود استقرار نقدي الذي يتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار المصحوب لمستوى عمالة تكون في حدود المعدل الطبيعي للاقتصاد، وهي الظروف التي تقود للاستقرار المالي والمصرفي المتمثلة في الثقة في قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على القيام بدورها بشكل سهل.⁵

إذن الاستقرار المصرفي هو العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المصرفي مما ينتج عنه غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز التي تنعكس سلباً على الاقتصاد.

2- العوامل المؤثرة على الاستقرار المصرفي: إن القطاع المصرفي له عدة عوامل تؤثر فيه وتسبب في عدم استقراره تختلف باختلاف طبيعة المشاكل التي تواجهه، فمنها ما هو خارجي لا يقع ضمن نطاق سيطرة المصرف والتي تعتبر مصدر للأزمات البنكية، ومنها ما يتعلق بالنطاق المحلي الذي تعمل فيه وعوامل أخرى ترتبط بطبيعة إدارة المصرف بحد ذاته وطريقته في ممارسة أنشطته، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (01): العوامل المؤثرة في الاستقرار المصرفي

عوامل متعلقة بالاقتصاد الخارجي	عوامل متعلقة بالاقتصاد المحلي	عوامل متعلقة بالقطاع المصرفي
-عدم استقرار الاقتصاد الكلي؛	-الإصلاحات الاقتصادية والمالية غير المناسبة؛	-التحرير المالي والافتتاح الاقتصادي دون الاستعداد الكافي؛
*تقلبات في شروط التبادل التجاري؛	-التقلب في معدل النمو ومعدل التضخم؛	-التدخل الحكومي مثل: *إجبار البنوك على تمويل مشاريع كبيرة قد تسبب لها عجز *التأثير على أنشطة البنوك من خلال السياسات المالية والنقدية للدولة
*تقلبات في سعر الصرف الحقيقي	-الزيادة الحادة في معدلات الفائدة قصيرة الأجل؛	-تدني كفاءة الإدارة،
*التقلب في أسعار الفائدة عالمياً وتحركات تدفقات رؤوس الأموال	-الإقراض الزائد والانسحاب المفاجئ للتدفقات المالية وانهباء أسعار الأصول؛	-عدم كفاءة رأس المال؛
	-القصور في القوانين والتشريعات المحلية؛	-درجة تركيز القطاع المصرفي.
	-عدم فاعلية أجهزة الإشراف والرقابة المصرفية	

المصدر: - خالد وهيب الراوي، إدارة العملة المصرفية، الطبعة الثانية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 173

-دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص ص 272-273

3- الأساليب الكمية لقياس الاستقرار المصرفي: ضرورة للحفاظ على الاستقرار المالي في المصارف لتمكينها من أداء وظائفها في الوساطة تم تبني مؤشرات لقياسه، منها مؤشرات من منظور مالي تتبنى النسب المالية المختلفة، إضافة إلى نظم للإنذار المبكر تسعى لتوضيح احتمالية وقوع أزمات مستقبلية لأجل اتخاذ الإجراءات المناسبة قبل وقوعها.

1-3/ مؤشرات التنبؤ بالاستقرار المصرفي من المنظور المالي: تتمثل في:

1-1-3- أنظمة التحليل باستعمال النسب المالية: هناك مجموعة من المتغيرات المالية التي تؤثر وتحدد الوضع المالي لأي بنك والتي في عمومها تشمل ملاءة وكفاية رأس مال البنك وجودة أصوله وسيولته وربحيته، وهي مؤشرات يمكن اشتقاق الكثير من النسب المتعلقة بالمخاطر المصرفية والتي تساعد في تقدير الاستقرار المصرفي من عدمه، نذكر منها:

- مؤشرات قياس مخاطر السيولة
- مؤشرات قياس مخاطر رأس المال
- مؤشرات قياس مخاطر التشغيل.
- مؤشرات قياس مخاطر الائتمان
- مؤشرات قياس سعر الفائدة

ويندرج تحت كل نوع العديد من النسب المالية.

2-1-3- مؤشرات الاستقرار لصندوق النقد الدولي: هي مؤشرات لقياس السلامة المالية بالمؤسسات المصرفية تقوم على أساس النسب المالية كذلك، تتكون من اثنا عشر مؤشرا مركزيا وأربعة عشر آخر مكملا، وقد صنفها الصندوق إلى فئة تهتم بالأموال الخاصة والثانية تهتم بالأصول أما الفئة الثالثة تهتم بالمنتجات والتكاليف، وهي كالتالي:

الجدول رقم (02): مؤشرات الاستقرار لصندوق النقد الدولي

المؤشر	الهدف من المؤشر
رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	يقيس مدى كفاية رأس المال الذي يحدد درجة مكانة المصارف وقدرتها على تحمل الصدمات في ميزانيتها العمومية
رأس التنظيمي من الفئة I إلى الأصول الموزونة بالمخاطر	يقيس مدى كفاية رأس المال على أساس رأس المال الأساسي للجنة بازل
القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال	يعتبر مؤشر هام على قدرة رأس المال على تحمل الخسائر الناتجة من القروض المتعثرة
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	يحدد المشاكل المتعلقة بجودة الأصول
التوزيع القطاعي للقروض إلى إجمالي القروض	لمعرفة مدى تركيز القروض لأن قلة التنوع يشير إلى احتمال ضعف كبير في النظام المصرفي
العائد على الأصول	يهدف إلى قياس كفاءة المصارف في استخدام أصولها
العائد على حقوق الملكية	هو مؤشر ربحية المصارف حيث يهدف إلى قياس كفاءتها
هامس الفائدة إلى الدخل الإجمالي	هو من النسب الربحية والتي تقيس الحصة النسبية من صافي العائدات ضمن الدخل الإجمالي
نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل	يقيس حجم المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل، فإنه يقيس كفاءة المصرف في استخدام الموارد
نسبة الأصول السائلة	مستوى السيولة يشير إلى قدرة المصرف على تحمل الصدمات لميزانيتها العمومية
الموجودات السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	يهدف لقياس عدم تطابق سيولة الموجودات مع المطلوبات
صافي وضعيات الصرف الأجنبي إلى رأس المال	يقيس عدم تطابق الأصول بالعملة الأجنبية مع المستحقات مما يساعد في تقييم التعرض لتحركات أسعار الصرف

La source:-IMF, Financial Soundness Indicators (FSIs) - Concepts and Definitions (on the link)
dicember 2017,p1-8<http://fsi.imf.org/misc/FSI%20Concepts%20and%20Definitions.Pdf.imf>

2-3/ نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالاستقرار المصرفي: تشير هذه النظم إلى مجموعة مؤشرات تنبؤ بالقدرة على التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها وتوجيه النظر للمخاطر المصاحبة لأنشطة البنوك والاكتشاف المبكر لها لكي يساعد متخذي القرارات وواضعي السياسات على اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من آثارها، مع منع تكرار حدوث المخاطر⁶، ومن أهم نماذج الإنذار المبكر نذكر:

1-2-3: النماذج الإحصائية⁷: هي نماذج تأخذ المتغيرات الاقتصادية والمالية في الحسبان بالإضافة إلى المتغيرات النقدية والمالية والمتعلقة بالبنك نفسه، حيث زاد استخدامها كثيرا من طرف السلطات المعنية، وتعتمد هذه النماذج على فكرة مفادها أن البنوك التي تتعرض أو تلك التي تواجه مشاكل مالية لها السلوك نفسه خلال السنوات الأخيرة قبل التعثر، بحيث يمكن تحديد هذا السلوك من خلال تحليل أوضاع البنوك المالية، حيث تقوم هذه نماذج التنبؤ باحتمالية تعثر المصرف بتحديد معاملات الارتباط بين النسب المالية للبنك وبعض المؤشرات الاقتصادية، وبين تعثر البنك أو إفلاسه، حيث يتم تطبيق هذه النماذج على عينة أخرى من البنوك المتعثرة لتقدير مستوى الدقة، وبعد ذلك يتم استخدامها في تحديد البنوك العاملة ذات النسب والمؤشرات المالية والمشابهة للبنوك المتعثرة التي تم تطبيق النموذج عليها.

2-2-3: معيار CAMELS: ينتمي هذا المعيار إلى ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشرات، ويعتبر مؤشرا سريعا للإمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويضم⁸ :

مؤشرات كفاية رأس المال C: كمؤشرات رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر والتوزيع التكراري لمعدلات رأس المال، أداء الأرباح ودورها في نمو رأس المال، كفاية الخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض؛

مؤشرات جودة الأصول (A): كنسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض، نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية ومؤشرات التدفقات النقدية، حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛

مؤشرات جودة الإدارة (M): كنسبة الإيرادات لكل موظف والتوسع في عدد المؤسسات المالية، قوة وملائمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي، الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول؛

مؤشرات الإيرادات والربحية (E): مثلا مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة كالعائد على الأصول أو نسبة صافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، والعائد على حقوق الملكية أو نسبة صافي الأرباح إلى معدل رأس المال؛

مؤشرات السيولة (L): حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية الالتزامات المصرف اليومية؛

ومؤشرات درجة الحساسية للمخاطر السوقية (S): وأهمها مقياس VAR (القيمة المعرضة للخطر Value at risk) والذي يقيس أقصى خسارة محتملة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، ويوفر تقديرات دقيقة عند تعرض المؤسسات المالية والمحافظة الاستثمارية لمخاطر السوق.

ثالثا: انعكاسات التحولات والمستجدات العالمية على العمل المصرفي وضرورة التنظيم الاحترازي: يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا بالمتغيرات الدولية، وهذا ما سوف نتعرف عليه، ما هي مختلف هذه التحولات وكيف كان أثرها على القطاع، وهل هناك ضرورة لتنظيم هذا القطاع؟

1- المناخ العام للنظام المصرفي في ظل التطورات العالمية: اتجهت العديد من البلدان إلى قبول وتبني سياسات لتحسين أداء القطاع المصرفي في الدفع بعجلة التنمية المتكاملة، والتي كان نتاجها العديد من التطورات الاقتصادية والمصرفية والتغيرات على مستوى العالم، والتي منها التطورات التكنولوجية خاصة نظم الاتصالات والمعلومات، عالمية الأسواق المالية والتحرر من القيود التي تعيق الأنشطة المصرفية والخدمات المالية مثل (منح القروض، خدمات المدفوعات والتحويلات وخدمات إصدار الأوراق المالية.. إلخ)، بالإضافة إلى هذا التحرير تزايد دور المؤسسات المالية الدولية التي أصبح لها تدخلات واسعة في المجال المصرفي.

بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن هناك تغيرات اقتصادية على المستوى الكلي كتقلبات في أسعار الصرف، تقلبات في أسعار الفائدة، التحول نحو اقتصاد السوق والتي تظهر من خلال تبني العولمة وخصخصة القطاع العام وزيادة حرية البنوك، كلها تؤثر هي الأخرى على العمل المصرفي⁹.

وكذا من أبرز تلك التطورات ظهور العديد من الأدوات المالية الحديثة -المشتقات المالية- التي فاقت معدلات نموها كل التوقعات، العمليات خارج الميزانية بالإضافة إلى الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإلكترونية، حيث بالرغم من المزايا التي تحققها إلا أن التعامل فيها أصبح ينطوي على مخاطر مرتفعة من شأنها أن تهدد استقرار القطاع المصرفي¹⁰.

2- انعكاسات التطورات العالمية على العمل المصرفي: عملت العديد من المتغيرات العالمية والإقليمية المتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية على ترك انعكاسات عديدة على مختلف جوانب العمل المصرفي بالإيجاب والسلب تماشيا مع تعدد تلك التغيرات والتحولات، ومن هذه الآثار والانعكاسات نذكر¹¹:

- تزايد المنافسة العالمية بين المؤسسات المصرفية، وتعرضها للمنافسة مع مؤسسات أخرى غير مصرفية؛
- التوسع في عمليات الاندماج المصرفي وكذا توسيع في الإقراض قصير الأجل؛
- توحيد قواعد الرقابة على المصارف عالميا والتي أبرزها قواعد لجنة بازل للرقابة والسلامة المصرفية؛
- تغير هيكل الخدمات المصرفية، حيث توسع نطاق أعمال البنوك فزاد التعامل فيها خارج الميزانية، كذا التغير في هيكل الودائع وارتفاع تكاليفها، وتقديم خدمات مصرفية جديدة¹²؛

- البيئة المصرفية الرقمية* أدت إلى خلق تحديات أمام البنوك والجهات الرقابية نتيجة للتطورات المتسارعة، التي أدت إلى تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة -الإنترنت- التي من شأنها أن تزعزع استقرار القطاع؛

- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك (الأزمات المصرفية)¹³: وهي أحد أبرز الآثار السلبية لكل التطورات المالية العالمية على القطاع المصرفي، والأزمة المصرفية تحدث نتيجة اندفاع فعلي ومحتمل على سحب الودائع من إحدى أو جل البنوك، ويتسم هذا النوع من الأزمات باضطرابات شديدة في الأسواق المصرفية والمالية من قدرتها على أن تعمل بكفاءة وتؤدي إلى آثار غير مواتية، مما يتسبب في حالة عدم الاستقرار في النظام المصرفي فالمالي؛

- تعدد وتنوع المخاطر المالية التي يتعرض لها القطاع المصرفي مع تعدد الأدوات المختلفة التي زاد التعامل فيها.

3- ضرورة التنظيم الاحترازي: إن التغيرات العالمية التي شملت البيئة المصرفية أدت إلى تزايد المخاطر وتنوعها بسبب التطورات التكنولوجية المتأثرة بالعملة والافتتاح المالي والتي أسفرت عدة أزمات مصرفية، أدت إلى التفكير في إيجاد آليات تنظيمية موحدة كليا تعزز الاستقرار المصرفي والمالي العالمي. ونظرا لدور النقود والائتمان ونظم الدفع في الاقتصاد صارت العمليات المصرفية أكثر حاجة إلى تنظيم احترازي لمراقبة القطاع المصرفي والعمل على التقليل من المخاطر النظامية.

وباعتبار أن البنك المركزي هو السلطة النقدية العليا فلا بد أن تكون له إدارة متخصصة فاعلة في متابعة النشاط المصرفي، حيث تشرف وتراقب نشاط الجهاز المصرفي، وتتابع عن كثب كافة العمليات والمعاملات التي يقوم بها، وبالتالي التدخل السريع لمعالجة الأوضاع الحرجة التي تمر بها وحدات هذا الجهاز. وهو الأمر الذي يجعل من وجود إدارة متخصصة لإدارة الأزمات والحفاظ على الاستقرار المالي أمرا مهما، وهي الوظيفة المستحدثة التي ألحقت بالبنك المركزي خاصة بعد تصاعد الأزمات المصرفية محليا ودوليا¹⁴.

هنا يمكن القول أن هناك تنظيم احترازي جزئي تطبقه البنوك المركزية على مختلف قطاعات نظامها المالي ومؤسساته بشكل جزئي وفردى وهو ما سنتم به باعتبار أننا تناولنا القطاع المصرفي فقط، وهناك تنظيم احترازي كلي يسعى إلى الحد من المخاطر النظامية التي تمس النظام المالي مجملا للوصول إلى الاستقرار المالي الكلي أو النظامي.

إذن تلعب البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي دورا أساسيا وذلك من خلال التنظيم الاحترازي والرقابي الجزئي الذي نعرفه على أنه "هو تنظيم مصرفي عصري ينبغي أن يحتوي على التعليمات المفصلة الكافية التي تتبعها المؤسسات المصرفية بطريقة التي تجعلها تتحكم على نحو لائق في مخاطرها، وتوقع الصعوبات المحتملة"، حيث تؤدي هذه الوظيفة وفق أشكال مختلفة، فنجد في بعض البلدان تدخل مباشر للبنك المركزي لإتمام هذه الوظيفة، وهناك من الدول من تستحدث هيئات مستقلة توكل له مهمة الاستقرار المالي والمصرفي مثل (صناديق الاستقرار المالي، لجان الاستقرار المالي)، وقد تتقاسم البنوك المركزية هذه المهمة مع تلك الهيئات المستقلة¹⁵، يتبع البنك المركزي في إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية والمالية شكلين هما¹⁶:

أ: شكل خارجي: عن طريق التنظيم الاحترازي وفرض تطبيق القواعد الاحترازية ذات العلاقة بالتسيير المصرفي للبنوك والمؤسسات المالية المتعارف عليها على الصعيد الدولي على غرار معدل السيولة ومعدل تقسيم المخاطر ومعدل تغطية المخاطر ومعدل الأموال الذاتية والمصادر الدائمة ومعدلات الصرف.

ب: شكل داخلي: فرض تطبيق واتباع الرقابة الداخلية ونظم التسيير والإدارة السليمة وفق مفاهيم الحوكمة على البنوك والمؤسسات المالية.

4- تطور أداء البنك المركزي¹⁷: البنك المركزي هو الهيئة التي تتولى إصدار النقود، وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي ويعد البنك المركزي أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان، ويمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية، ويبرز الدور التنموي للبنك المركزي من خلال تمويله المباشر وغير المباشر لعملية التنمية ودوره في تطوير النظام المالي، وإقامة هيكل مالي سليم يوفي بمتطلبات التنمية الاقتصادية، وإشراف رقابي فعال على النظام المالي وتشريع السياسة النقدية والائتمانية.

يرتبط وجود البنك المركزي ككيان إداري فاعل بمجموعة من الأهداف التي يعمل على تحقيقها حيث يمكن تصنيفها إلى قسمين، هما:

-القسم الأول: أهداف عامة أساسية ودائمة وثابتة، مرتبطة بالهيكل الاقتصادي للكيان الإداري للدول، يقوم البنك المركزي بتحقيقها عبر آلياته وإشرافه على البنوك العاملة في البلاد، وأولها المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

-القسم الثاني: أهداف خاصة فرعية، متغيرة ومتجددة ومرتبطة بمؤسسات الدولة، وبوحداتها الاقتصادية، والتي يتم التعامل معها عبر آليات وحدات الجهاز المصرفي تحت إشراف البنك المركزي في الدولة.

إذن يعتبر الاستقرار النقدي جزءا مهما في تحقيق الاستقرار المالي وكلاهما مهم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والشكل التالي يوضح عدم إمكانية تحقيق الاستقرار المالي بمعزل عن الاستقرار النقدي:

تتمثل سلطة البنك المركزي في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي من مجموعة التشريعات والقوانين المنظمة واللوائح التنفيذية، والتنظيمات المتعلقة بالعمل المصرفي وما يتوافق مع المتغيرات المحلية والعالمية، وذلك من خلال²¹:

✓ **وضع معايير محددة لدخول الوحدات المصرفية إلى السوق أو الخروج منها:** وذلك من خلال فحص الحالات الراغبة في الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط المصرفي، حتى يستبعد من يتقصه الخبرة وكذا ضمان جودة نظام مصرفي آمن

✓ **تحديد مجالات النشاط المصرفي:** وذلك من خلال تحديد إمكانية البنوك في:

مزاولة أنشطة غير مصرفية، ومدى إمكانيةها في امتلاك حصص من الأسهم في الشركات غير المصرفية مع فرض حدود واضحة لتجنب التعرض إلى مخاطر كبيرة؛

✓ **الإزام البنوك باتباع قواعد الحيطة:** وهي عبارة عن مجموعة من القواعد الاحترازية الرامية للحد من المخاطر عن طريق التوجيه والإرشاد والتصحيح، وتشمل العناصر التالية:

- مراعاة الملاءة المالية ونسب السيولة: والتي تفرض نوع من الانضباط في الإقراض، ويساعد على تغطية المخاطر الممكنة، من أجل ضمان متانة رؤوس الأموال وسلامة المراكز المالية للبنوك؛

- وضع حدود على تركيز القروض وذلك لمنع تركيز المخاطر؛

- تكوين مخصصات كافية للديون الرديئة.

✓ **وضع ضوابط للتعامل مع العملات الأجنبية:** ففي ظل الانفتاح وتخفيف القيود على التعامل مع الأسواق الأجنبية، تصبح هنا الرقابة أكثر أهمية لضبط هذه التعاملات كي لا تؤثر على الاستقرار

✓ **منح مراقبي البنوك سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أمر غير سليم:** كالسلطة في فرض غرامات على الممارسات غير السليمة ومساءلة المسؤولين قانونياً عما يتحمله البنك من خسائر.

وهناك أنظمة متعلقة بالاحتياطي الإجباري وأخرى بمستوى الالتزامات الممنوحة للمساهمين وغيرها، كل هذا وذاك لأجل رقابة شاملة تمس مختلف جوانب النشاط المصرفي سعياً للحفاظ على الاستقرار وتجنب الأزمات

ومن أهم مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة حسب لجنة بازل منح المسؤوليات ووضع أهداف واضحة لكل هيئة تشارك في هذه الرقابة مع ضمان استقلالية إدارتها ووجود إطار قانوني للرقابة، وهذا ما سمح به قانون النقد والقرض للجزائر بإنشاء هيئات للرقابة المصرفية²²، وهي "لجنة الرقابة المصرفية" التي تعتبر هيئة تمارس سيطرة ومراقبة الدولة على نشاط البنوك حيث تقوم بعمليات المراقبة والإشراف على أعمال المؤسسات المصرفية والمالية وفق الرقابة المستندية والرقابة الميدانية، والتي دعمت بمصالح أخرى ذات أهمية بالغة في الرقابة وهي: مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع، مركز مكافحة شيكات من دون رصيد. وتوالت الإصلاحات فأنشأت: مركزية الميزانيات وحددت العلاقة مع صندوق تأمين الودائع ومحافظي الحسابات²³.

تهدف الرقابة المصرفية بشكل أساسي إلى ضمان سلامة النظام المالي والمصرفي على وجه الخصوص، بشكل يمكنه من تفادي الوقوع بالأزمات النقدية والمالية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد، ويمكن أن نحصرها فيما يلي²⁴:

- **دعم البنوك ومساعدتها والتنسيق فيما بينها:** وذلك من خلال إطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك مما يتيح له وضع التشريعات والقوانين التي تنظمها؛

- **ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:** من خلال فحص الحسابات والمستندات للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وقياس مدى توافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعية؛

- **الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي:** حيث تمكن الرقابة من التنبؤ بالخطر النظامي وتمكن من تفادي تأثير أزمة إفلاس أي بنك على مجموع النظام المالي.

2- **التنظيم الاحترازي في إطار بازل 1 و2 لتحقيق الاستقرار المصرفي والمالي:** لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية أنشئت عام 1970 بقرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، والتي تبحث في أفضل السبل لتوسيع نطاق الإشراف المصرفي ولتقويته خاصة في الدول الأعضاء. ولا تتمتع توصياتها بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة، والأهداف المراد التوصل إليها من خلال هذه اللجنة، هي²⁵:

- تقوية صلابة وأمان واستقرار النظام المالي؛

-تعزيز العدالة في الظروف التنافسية بين البنوك؛

-تكوين مناهج أكثر استيعابا وأحسن معالجة للمخاطر المصرفية دوليا؛

-تسهيل عملية تبادل المعلومات ذات العلاقة بإجراءات وأساليب الرقابة من قبل السلطات النقدية.

ويقوم التنظيم الاحترازي الجزئي على تبني مقررات بازل 1 وبازل 2 سعيا للحد من خطر النظام، والأمر المهم الذي ركزت عليه المقررات التي جاءت بها بازل هو **رأس المال البنك** الذي يعتبر أداة فعالة ضد فشل البنوك ويعد وسادة لامتناس الحسائر، لذا فهو من أهم أدوات التنظيم الاحترازي، حيث يعتبر أداة وقائية تسمح بتحقيق استقرار النظام المصرفي.

لقد سعت لجنة بازل عام 1988 إلى إصدار توصيات سمية بمقررات بازل 1 لأجل تنظيم العمل المصرفي بالتركيز على كفاية رأس المال البنك ومدى قدرته على امتصاص الحسائر، والتي أسيل فيها وفي مبادئها ومقرراتها الكثير من الحبر. ومعيار كفاية رأس المال الذي طالبت به البنوك لتحقيقه يسمى **"معيار الكوك"** يندرج ضمن المعادلة التالية:

$$\text{معيار الكوك} = \frac{\text{رأس المال (رأس المال الاساسي + رأس المال التكميلي)}}{\text{التعهدات و الالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \leq 8\%$$

أي على الأقل يحتفظ البنك برأسال مساو لـ 8% لمجموعة الأخطار المرجحة بأوزان مختلفة تتراوح ما بين 0% و 100%. مع التركيز على المخاطر الائتمانية.

رغم نجاح اتفاقية بازل في زيادة رأسال المصارف عالميا ووجهت العمل المصرفي ضمن إطار متفق عليها عالميا، إلا أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها معيار بازل 1 ولا تقل تأثيرا عن المخاطر الائتمانية على وضعية البنك²⁶، الأمر الذي كان أحد سلبياتها واستدعى المزيد من المجهودات لتطويرها.

وتوالت بعدها التعديلات على مقررات بازل بعد تعقد المخاطر، وظهور تهديدات جديدة على الاستقرار المالي كالمشتقات المالية والابتكار المالي وتطور استخدام التكنولوجيا في الصناعة المصرفية، والتي بسببها لم تعد المئاة المالية للبنوك يسهل الحكم عليها بتلك النظرة المبسطة. وبالتالي أصبحت المقررات التي جاءت بها لجنة بازل 1 محدودة الفاعلية في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي، لذلك أصدرت اللجنة في 2004 مقررات جديدة تحت إطار بازل 2 سعت من خلالها إلى بناء أساس قوي للقواعد التنظيمية لرأس المال المحتفظ به.

حيث أبتت على معدل كفاية رأس المال القانوني بنسبة 8% من مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، ويغطي الحد الأدنى لمجموع رأس المال ثلاثة أنواع رئيسية للمخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية)، وأبتت المقررات الجديدة على نفس مكونات رأس المال (الأساسي والمساند)، وفي نفس الوقت عدلت جذريا في نظام الأوزان التي تحسب به المخاطر، فلم تعد حسب هوية المقترض (دولة-مؤسسات-بنوك)، بل أصبحت مرتبطة بدرجات تصنيف عالمية.

وسميت معادلة كفاية رأس المال باسم MCDonought وهي:

$$\text{مجموع رأس المال} \leq 8\% \frac{\text{متطلبات رأس المال لمخاطر السوق} * 12.5 + \text{متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل} * 12.5 + \text{الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان}}$$

وُدعم هذا المعيار بمعيارين آخرين، المراجعة الرقابية التي تؤكد ضرورة امتلاك البنك لنظم داخلية سليمة لتقييم ملاءة رأساله وتحدد كذلك مسؤوليات الإدارة العليا والتنفيذية مما يؤدي إلى تدعيم الرقابة الداخلية. والمعيار الثاني: الانضباطية السوقية لأجل تدعيم درجة الأمان والصلابة وتعزيز درجة الشفافية والإفصاح.

ولكن بمجرد أن بدأت عملية تطبيق القواعد الاحترازية في اليابان وأوروبا، ظهرت الأزمة المالية العالمية 2008 وأفلس العديد من البنوك الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وبعدها تدخلت الحكومات في العديد من الدول قصد إنقاذ البنوك الكبيرة من الإفلاس وتفاذي انهيار النظام المالي العالمي، مما استدعى البحث عن اقتراحات جديدة لضمان استقرار النظام المالي النظامي على المستوى الكلي وليس استقرار على مستوى المؤسسات المالية كل على حدا عكس ما كانت تأتي به بازل من قبل، فكانت بازل 3 مقترحات جديدة للتطبيق حتى عام 2019 كتتنظيم احترازي على المستوى الكلي.

إذن إطار بازل 2 يركّزه الثلاثة يمثل حزمة متكاملة من القواعد التي تمثل أساساً لعمليات الرقابة الخارجية ولا يمكن اعتبار مقررات بازل الثانية كاملة التنفيذ إذا لم تكن الأركان الثلاثة قد تم تنفيذها معاً وبشكل كامل، إذ أن التنفيذ الجزئي لواحد أو اثنين من الركائز سوف لن يعكس مستوى السلامة المطلوبة. إذ تؤكد بازل أن السلامة المالية والحد من المخاطر النظامية لا يتم فقط من خلال تدعيم كفاية رأس المال وإنما أيضاً من خلال توفر إدارة قوية لكل المخاطر والموجودات والمطلوبات وكذلك الاهتمام الكافي بالسيولة.²⁷

وعليه فإن الالتزام باتفاقيات بازل ومجموع متطلبات وأعمال اللجنة يعتبر فرصة حقيقية لتحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية نلخص أهمها فيما يلي:²⁸

- توحيد العمل المصرفي وتضييق الفوارق بين الأنظمة المالية والمصرفية الدولية وتنسيق الجهود في مواجهة الأزمات المالية والمصرفية ومختلف مخاطر العمل المصرفي؛

- تدنية حجم المخاطر والتعثر المصرفي وتوفير السياسات الكفيلة بالتحكم فيها لحماية أموال المودعين والحفاظ على أمن واستقرار النظام المالي والمصرفي الاقتصادي بشكل عام؛

- إرساء العمل بقواعد الحوكمة المؤسسية السليمة في البنوك والمؤسسات المالية من خلال الاهتمام بالإدارة والتنسيق (الدعامة الأولى) ودور السلطات الرقابية (الدعامة الثانية) وآليات السوق (الدعامة الثالثة)؛

ويمكن تجسيد محاولة بنك الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل من خلال²⁹:

- التنظيم رقم 03/02 الذي أصدره بنك الجزائر بتاريخ 04 نوفمبر 2002 والذي يجبر البنوك على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الاتمائية، السوقية، التشغيلية) تماشياً ما جاء في هذا الاتفاق؛

- رفع الحد الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية في إطار سعيه إلى تمتين وضعيتها البنوك الجزائرية، حيث رفع رأسال البنوك من 500 مليون دج ليصبح ابتداء من سنة 2004 يقدر بـ 2,5 مليار دولار، ومن 100 مليون دج إلى 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية³⁰؛

- تأكيداً على احترام نسبة الملاءة 8% سعت المصارف العاملة في الجزائر على الالتزام بها وحتى بنسب تفوقها سواء على مستوى المصارف العمومية أو الخاصة. في عمومه الأمر الملاحظ أن الملاءة المصرفية للجهاز المصرفي الجزائري في تزايد مستمر حيث قدرت في 2007 بـ 12.94%³¹ لتصل إلى 23.31% عام 2010

وبعد إصدار مقررات بازل 3 يحاول بنك الجزائر هو آخر كغيره من البنوك المركزية عبر العالم إلى مواكبة هذه التطورات على مستوى الأنظمة والتشريعات والقوانين سعياً منه هو الآخر لفرض سيطرته على الاستقرار المالي النظامي.

وقد اثبت واقع ممارسة الرقابة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل في الجزائر فعاليتها كرقابة وقائية لتفادي الوقوع في عدم الاستقرار.

3- نظام التأمين على الودائع ودوره في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي: قد أظهرت عدة دراسات وجود تأثير كبير لنشاط نظام تأمين الودائع على زيادة درجة الثقة في الجهاز المصرفي وكذلك زيادة درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات، يمكن أن يلعب هذا النظام عدة وظائف منها:³²

وظيفة حماية المودعين: حيث يساهم هذا النظام في مساعدة البنك على الاستمرار حتى في الحالات التي يحقق فيها خسائر حيث يظل البنك يزاول نشاطه بالرجوع إلى رأس ماله إلى الحد الذي تتساوى فيه الأصول والخصوم.

الوظيفة التنظيمية والعملية: تمثل الوظيفة التنظيمية في توفير الحد الأدنى لرأس المال، والوظيفة العملية تتجلى في إمكانية استغلال رأس المال في تغطية العمليات المفاجئة والخسائر الممكن حدوثها أثناء مزاوله هذا النشاط.

دور وقائي: فرض الضوابط والمعايير الكفيلة بالحيلولة دون الوقوع في المشكلات المصرفية.

دور علاجي: التدخل عند المشكلة من خلال تقديم القروض اللازمة بأسعار فائدة مدعمة أو وضع المصرف تحت سيطرة المؤسسة أو تعويض المودعين، كما أن هذا النظام يساهم في المحافظة على الاستقرار المالي من خلال النقاط التالية³³:

- **تقليل مخاطر تهافت المودعين على سحب الودائع:** بدون وجود نظام لضمان الودائع تزداد احتمالية حصول أزمة نظامية في القطاع المصرفي نتيجة لتهافت المودعين على سحب الودائع من مصرف معين أو الجهاز المصرفي بشكل عام نتيجة لفقدان الثقة في القطاع المصرفي، نتيجة أزمة حقيقية أو مفترضة (تواجه المصرف) أو المصارف. عادة ما تبدأ هذه الأزمة لدى مصرف معين ثم يمكن أن تنتقل إلى مصارف أخرى بغض النظر عن أوضاعها المالية مما يجبر المصارف على تسهيل الأصول من محافظها الاستثمارية لمواجهة السحوبات الكبيرة مما يعرضها لخسائر كبيرة، ولكن بسبب توفير ضمان كامل للودائع يمكن أن يمنع تشكل مخاطر كبيرة التي قد تفادي وقوع أزمة.

وضع آلية محددة لمعالجة المصارف المتعثرة: من الممكن ربط تأسيس نظام لضمان الودائع مع سعي المؤسسات الرسمية لإيجاد منظومة من القوانين والليات لمعالجة انهيار المؤسسات المصرفية. إذ يظهر من الخبرة في العديد من الدول أنه يجب إيجاد حلول مناسبة وبسرعة للتغلب على نزعة المؤسسات المصرفية الضعيفة إلى التدهور السريع، وللسيطرة على الأثر السلبي لتعثر هذه المؤسسات على القطاع المصرفي بشكل عام. لذلك فإن إنشاء نظام لضمان الودائع قد يهدف إلى تعزيز الأطر التي تضعها الدول لمعالجة تعثر المصارف

- **المساهمة في استقرار نظام المدفوعات:** يتوقع من نظام ضمان الودائع أن يسهم في حفظ وتعزيز الاستقرار المالي عبر المساهمة في استقرار نظام المدفوعات، فعملية إيداع الأموال في المصارف تسمح للأفراد والمؤسسات بادخار الأموال وسمحها عندما يرغبون بذلك. وعبر حفظ الاستقرار والثقة بالنظام المصرفي، يسهم ضمان الودائع في سهولة انتقال الودائع المصرفية بين الأطراف المختلفة.

فحتى يعمل نظام المدفوعات بكفاءة يجب أن ينظر المودعون أن الأموال المودعة في المصارف هي بنفس مستوى أمان واستقرار النقد. ولتحقيق هذا الهدف فإن بعض أنظمة ضمان الودائع تستطيع تقديم مساعدات مالية طارئة قد تأخذ شكل ضمان معاملات المدفوعات للمصارف المتعثرة، مثل هذه المساعدة تسهم في تجنب تعطل تدفق المدفوعات والتسويات وتوفير وقت للمؤسسات المكونة لشبكة الأمان المالي لإيجاد حل لأزمة هذه المؤسسة المالية.

- **معالجة الأزمات المالية:** أنشئت أنظمة ضمان الودائع في العديد من الدول في مراحل تميزت بعدم الاستقرار المالي أو كانت في مرحلة التعافي من أزمات مالية، وذلك بهدف مساعدة المؤسسات المالية على المحافظة على مستوى مستقر من الودائع على الرغم من الأزمة عبر طمأننة المودعين على سلامة أموالهم.

ولكن ضمان الودائع كما تؤكد التجارب والدراسات غير كافية بحد ذاته للمحافظة على الاستقرار المالي. فالحفاظ على الاستقرار المالي يحتاج إلى تكامل ضمان الودائع مع سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي وأنظمة رقابية وقانونية مناسبة وأدوات السلطة النقدية كالتدخل كقرض الملجأ الأخير.

وتم الإقرار بنظام التأمين على الودائع الجزائري في القانون 90-10 تحت مسمى "شركة ضمان الودائع"، ولكن لم يتم تفعيله لأنه ذلك الوقت كانت كل البنوك ذات طابع عمومي وتمتع بضمان الدولة، ولم يتم تطبيقه إلا كنتيجة حتمية للانفتاح الذي عرفه القطاع، ومن أهم أسباب إنشاءه إفلاس البنكين الذي على إثره تحملت خزينة الدولة حوالي 1.5 مليار دولار بالإضافة إلى رغبة السلطات فرض قواعد انضباط أكثر على البنوك بهدف استقرار النظام المصرفي³⁴، حيث تتمثل خصائصه فيما يلي:³⁵

- البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالاشتراك بصفة مساهم في مؤسسة ضمان الودائع، كما يمكن لبنك الجزائر أن يتدخل بصفة المؤسس الوحيد في انشائها، والدخول إلى النظام إجباري والزامي؛

- كل البنوك ملزمة بدفع علاوة على أساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة بتاريخ 12/31، ونسبة المساهمة في حدود 01% على الأكثر (الجدول رقم 03)؛

- يهدف هذا نظام إلى تعويض صغار المودعين فقط في حالة عدم توفر ودائعهم والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد، وبذلك يوجد إلزام قانوني لحماية المودعين حتى الحدود المقررة،
- يبلغ الحد الأقصى لمبلغ التعويض 600.000 دج.

جدول رقم (03): نسبة العلاوة الثابتة المستحقة على المصارف الجزائرية (2011-2003)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة العلاوة	0.35	0.3	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25

المصدر: بنك الجزائر

وشركة ضمان الإيداعات البنكية مكلفة بالتدخل عند إفلاس احد البنوك التجارية المنضمة إليها من أجل تعويض مودعي هذا البنك عن ودائعهم في الحدود التي يقرها القانون، بحيث تنص المادة 03 من النظام رقم 03-04 المؤرخ في 4 مارس 2004 "يهدف نظام الودائع المصرفية إلى تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد."

4-فعالية آليات التنظيم الاحترازي الجزئي: جرت العديد من المناقشات على ضوء الأزمة المالية العقارية العالمية 2008، فكان هناك انقسام في الآراء بين المؤيدين للتنظيم الاحترازي الجزئي والمعارضين له لأجل استقرار النظام المصرفي والمالي ومواجهة الأزمات مستقبلا، ومن بعض الثغرات التي تأخذ على آليات التنظيم الاحترازي الجزئي ما يلي:

- بالنسبة لفاعلية مقررات لجنة بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي: من أهم ما أخذ عليه نذكر:
 - ركزت في تنظيمها في إدارة واستباق الخطر على البنوك فرديا ولم تعط اهتماما لاستقرار النظام في مجمله؛
 - توضح من خلال الأزمة أن المخاطر المصرفية لم تقيم بشكل صحيح ولم يتحكم فيها جيدا من خلال مقررات بازل 1 و2؛
 - الإشكالية التي كانت تزيد حلها مقررات بازل تدور إلى حد كبير حول مفهوم قيمة الأصول المعرضة للخطر، بمعنى تحديد مستوى من رأس مال كاف للحد من إفلاس البنوك فرديا فقط، وفي نفس الوقت تعاملت بنفس المعايير مع مختلف أنواع البنوك ولم تراعي لا حجمها ولا منطقة تواجدها ولا مميزاتها، في تطبيق نسبة الكفاية الحدية لرأس المال؛
 - بالإضافة إلى أن تصنيف البنوك أوكل إلى وكالات تصنيف تمثل شركات خاصة ترمي في تحقيق ربح ومردودية أكبر من خدمة المصلحة العامة.

- بالنسبة للرقابة المصرفية وفعاليتها في تحقيق الاستقرار المصرفي: دائما هناك إمكانية لسوء استعمال الرقابة كأداة للحماية، ولوضع القيود على دخول منافسين جدد. فالنظام الرقابي الذي يركز على أنظمة شديدة الخصوصية بالقطاع المراقب هو بطبيعته قد يكون ميالا للوقوع في هذا المحذور، أي سوء استعمال الرقابة (أي قد يصبح المراقب أسيرا لصناعة التأمين، موضوع الرقابة، بتركيزه على ضمان نجاح الصناعة بدلا من تركيزه على حماية المستهلكين)³⁶

- بالنسبة لتقييم نظام تأمين على الودائع: من أهم ما يؤخذ على أن وجوده قد يؤدي إلى مخاطر أخلاقية تتمثل في تكاسل المودعين عن تفقد أحوال الوضع المالي لمصارفهم التي يتعاملون معها، وكذا وجود هذا النظام القادر على تغطية الودائع يدفع بالمصارف أن تخاطر أكثر في أعمالها، مما يعني أنها ستتحمل مخاطر أكثر في أعمالها، أي أكبر من قدرتها³⁷، وهو الأمر الذي يعكس الدور الإيجابي لهذا النظام إلى سلبه. إذن الأمر يستدعي إعادة النظر في تلك الآليات مجتمعة والبحث عن آليات أخرى تعتبر النظام المالي والتعاملات البنينة لمؤسساته كئنة واحدة، أي أن هذا الخطر النظامي المتزايد يحتاج إلى إدارة ومتابعة على المستوى الكلي من طرف السلطات النقدية (البنوك المركزية) والتي تختلف عن إدارة المخاطر على المستوى الجزئي، وهو ما عرف بالرقابة الاحترازية الكلية، والتي يمكن أن نعرفها من خلال غايتها، حيث إن الغاية من التنظيم الاحترازي الكلي هي "سلامة واستقرار النظام المالي ككل من خلال الحد من خطر وقوع الأزمات التي تمس كل النظام وبالتالي السيطرة على تكاليفها على المستوى الكلي للاقتصاد، مقارنة مع الاحتراز الجزئي الذي يهتم باستقرار كل مؤسسة فرديا من خلال الحد من مخاطرها على المستوى جزئي"³⁸. والجدول التالي يوضح الفرق بين الاحتراز الكلي والاحتراز الجزئي:

الجدول رقم (03): مقارنة بين التنظيم الاحترازي الجزئي والكلي

المقارنة	منظور الاحتراز الجزئي	منظور الاحتراز الكلي
الأهداف الوسيطة	الحد من صعوبات المؤسسات منفردة	الحد من الأزمة المالية النظامية
الأهداف النهائية	حماية المودعين والمستثمرين	تجنب خسائر في الناتج المحلي الإجمالي PIB
خصائص الخطر	يعتبر الخطر مستقل فهو سلوك فردي لمعامل ما	يعتبر خطر مرتبط بالسلوك الجماعي للمؤسسات
الارتباطات بين المؤسسات والتعرض المشترك للمخاطر	غير مهمة	مهمة
تقييم للتنظيم الاحترازي	تعنى بالمخاطر الفردية للمؤسسات المالية	تعنى بمخاطر النظام المالي ككل

La source : Cludio Borio,op cit, p37

خاتمة: لتحقيق الاستقرار وتجنب الأزمات وضعت عدة آليات وقائية وعلاجية تدخل ضمن التنظيم الاحترازي الجزئي على مستوى النظام المصرفي، فمتطلبات رأس المال التي تندرج ضمن مقررات بازل تلعب دورا أساسيا في سلامة البنك من خلال الحد من الخسائر في الودائع وامتصاص الصدمات.

نتائج الدراسة: توصلنا إلى النتائج التالية:

- رغم الدور الكبير لرأس المال في تحقيق الاستقرار المالي و المصرفي إلا أنه وحده غير كاف لتفادي المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- فرض الرقابة المصرفية والالتزام بمقررات بازل تدخل ضمن التنظيم الاحترازي الوقائي، إلا أن هذه الآليات الوقائية قد تتعرض لفشل في التطبيق، لذلك تم اقتراح آليات علاجية تتكامل مع سابقتها لأجل استرجاع الاستقرار في حالة وقوع اضطرابات مالية.
- يحرص نظام تأمين الودائع على حماية ثقة المودعين في النظام المصرفي ويساهم في منع البنوك خاصة الكبرى من الإفلاس.

- تأثرا بالعملة المالية وافتتاح الأسواق العالمية أصبحت مكونات النظام المالي أكثر ترابطا من ذي قبل، وأصبح ينتج عنه تعرض مشترك للصدمة الاقتصادية وتشكل ما يعرف بالخطر النظامي، فصار التنظيم الجزئي وحدة لا يكفي وكان لابد من رقابة احترازية كلية تعتبر النظام المالي والتعاملات البنينة لمؤسساته كئنة واحدة، وهو ما بينته أزمة الرهن العقاري.

مقترحات و توصيات الدراسة : إن النظام المالي الدولي لم يعرف اضطرابا عميقا على نطاق واسع مثل الذي أحدثته أزمة الرهن العقاري 2008 ، لذلك من المعقول جدا القول أن التنظيم الاحترازي الجزئي لم ينجح في منع واستباق هذه الأزمة، وصارت التوجهات الاحترازية الجديدة بعد الأزمة تشجع على تطبيق الاحتراز الجزئي جنبا إلى جنب الاحتراز الكلي لمحاربة خطر النظام والحفاظ على الاستقرار المالي العالمي.

- ضرورة اهتمام بنك الجزائر أكثر بموضوع الاستقرار المالي و الرقابة لتفادي الوقوع في الازمات المالية.

- على البنك المركزي إجبار البنوك على وضع نسبة سيولة ومراقبتها في الأجل القصير.

- يجب على البنوك والجهات الرقابية أن تطبق سلطة الرقابة المصرفية التي تساهم في التنبؤ بمجالات التعثر والإعسار، وفي الحد من المخاطر وحماية المودعين.

قائمة المراجع

- ¹ Philippe BERNARD & autres: Mesure et control des risques de marché, Ed. ECONOMICA , Paris , 1996, p : 163.
- ² سليمان ناصر- المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية - مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دورية نصف سنوية " تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد : 14 / 2014 ص 40.
- ³ Philippe BERNARD & autres, Ibid, p:161
- ⁴ عبد الغاني بن علي، الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2016، ص 110.
- ⁵ Michael Foot, What is financial stability and how do we get it ? , the roy bridge memorial lecture (united kingdom: financial services authority), April 3
- ⁶ عقون عبد السلام، إشكالية تكرار الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية وآليات الحد منها، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن- 2018، ص 273.
- ⁷ تنظيم مصرفي جديد يساعد البنوك العربية على التنبؤ المبكر بالأزمات، جريدة الشرق الأوسط، على الرابط الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=538859&issueno=11270#.WpwsnvnOXMw>، تاريخ النشر المقال: 06 أكتوبر 2009 العدد 11270، تاريخ التصفح 28 فيفري 2018
- ⁸ أنظر إلى: -زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، البحث منشور على موقع موسوعة التمويل الإسلامي: www.iefpedia.com/arab/wp_content/uploads/.../bbb.doc
- ⁹ -أحمد طلفاح، مؤشرات البيئة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005
- ¹⁰ -P.Hilbers, R.Krueger et M.Moretti, De nouveaux outils pour évaluer la santé du système financier, Revue Finance et Développement, FMI, septembre 2000, p52
- * المؤسسات المالية ذات الصفة العالمية مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبنك التسويات الدولية الذي أصدر الكثير من التوجيهات الخاصة بالرقابة والإشراف والإفصاح والشفافية.
- ⁹ حمد أمين عبد النبي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، 2012، ص 20-23، بتصرف
- ¹⁰ محمد إليفي، دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005، ص 17.
- ¹¹ بلعزوز بن علي وعبد الكريم قندوز: مداخل مبتكرة لحل مشاكل التغير المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" يومي 12 و11 مارس 2008، جامعة الشلف، ص ص 192 193.
- ¹² سعاد عون الله، استراتيجيات إدارة التغير المصرفي -تجارب دول عربية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2017.
- * البيئة المصرفية الرقمية: هي مجموع مصارف تؤدي أعمالها عن طريق الإنترنت، إذ أن هناك مصارف تعمل كلية على الخط (مصارف افتراضية)، وهناك مصارف تقدم بعض خدماتها بالطرق الإلكترونية.
- ¹³ مصطفى عبد اللطيف وبوخاري عبد الحميد، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-
- ¹⁴ محسن أحمد الحضيري، البنوك المركزية فاعلية الإشراف على البنوك في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص ص 99 100، بتصرف.

15Jean-Pierre PATAT, la stabilité financière, Nouvelle Urgence Pour Les Banques Centrales, Bulletin De La Banque De France, n° 84, Décembre, 2000, P: 07.

- 16زيدان محمد، دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية المعاصرة مع إشارة خاصة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع حول: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2009، ص: 10
- 17 أنظر إلى (بصرف):
- سندس حميد موسى، البنوك المركزية والتوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2018
- محسن أحمد الحضيري، البنوك المركزية فاعلية الإشراف على البنوك في عالم متغير، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2016
- عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، مصر، 2010
18 حسين احمد الطراونة وتوفيق صالح عبد الهادي، الرقابة الإدارية، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2011، ص: 21
19 صلاح الدين حسن السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية - الجزء الثاني-، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2011، ص: 154 155 بتصرف
20 عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، مرجع سبق ذكره، ص: 243.
21 أنظر إلى: - عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص: 244 245.
- عبد الطيف مصيطفى ومحمد بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2015، ص: 248-250.
22 ايت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013، ص: 207.
23 محمد زرقون، حمزة طيبي، نحو اصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2، ص: 12.
24 سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار الفكر، 2012، الأردن، ص: 345-346.
25CBCB, « vue d'ensemble du nouvel accord de bale sur les fonds propres », BRI,Bale, janvier 2001,P05-08
26 بن علي بلعوز، محمد إلفي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات بازل 2، الملتقى الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 17-18، أبريل 2006، ص: 487.
27 بريس عبد القادر وزهير غراية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، عدد رقم 00-2015، ص: 107-108 بتصرف.
28 عبد الرزاق حبار، الالتزام بمطالبات بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي-حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-تقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص: 303-304.
29 حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاق بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص: 273 بتصرف.
30 النظام رقم 01-90 المؤرخ في 04 مارس 2004، المتعلق بالحد الأدنى لرأسال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، المادة 02.
31Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie,Rapport annuel 2007,juille 2008,P: 128.
32 زكريا دوري والسامرائي يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2006، ص: 152 بتصرف.
33 سلطة النقد الفلسطينية"الجوانب العملية في إعداد وتصميم نظام لضمان الودائع، ورقة عمل إلى دائرة رقابة المصارف، قسم السلامة الكلية، فلسطين، ص: 19-20.
34 عبد القادر بريس، أمية ودور نظام التأمين على الودائع مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-واقع وتحديات- جامعة الشلف، 14 و15 ديسمبر 2004، ص: 96 بتصرف.
35 أنظر: -النظام 03-04 المؤرخ في 04 مارس 2004، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، السنة 41، المطبعة الرسمية، الجزائر، الصادر بتاريخ 02 جوان 2004، ص: 22-24.
- النظام رقم 04-97 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، السنة 34، المطبعة الرسمية، الجزائر، الصادر بتاريخ 25 مارس 1998، ص: 40.
36 ايرنست بالتيسبرغر وآخرون، الرقابة على صناعة التأمين-قضايا أساسية-، تر:تيسير التركي، الطبعة الأولى، منتدى المعارف، لبنان، 2014، ص: 72 73.
37 ريمة ذهبي، مرجع سبق ذكره، ص: 95.
- 38CludioBorio, La proche macro-prudentielle appliquée à la régulation et à la surveillance financière. Banque de France ,Revue de la stabilité financière ,N°13,Septembre,2009,p3